النحو العربى بين التطوير والتيسير

الدكتور عبد الرحمن السيد

تتردد على ألسنة العلماء والباحثين من وقت لآخر دعوة إلى تطوير النحو وتيسيره ، وبعض الداعين إلى التطوير يقصدون به أن يتجدد البحث فى قواعد اللغة العربية فى كل عصر من عصور اللغة ، حتى يُسَجِّل ما تمر به هذه اللغة فى مراحل حياتها ، نموا وازدهارا ، أو تخلفا واضمحلالاً .

وهى دعوة تبدو فى ظاهر الأمر معقولة ، لأن اللغة كما يقولون كائن يخضع لما تخضع له الكائنات فى هذه الحياة من تقدم وارتقاء ، أو تأخر وانحطاط .

ويرى بعض هؤلاء أن النحو الذى وضعه العلماء فى العصور الأولى قد استطاع أن ينقل إلينا صورة صادقة لما كانت عليه اللغة العربية فى تلك العصور البعيدة ، وأن يقفنا على الطريقة التى كان العرب فى تلك العصور يعبرون بها عن أفكارهم ومشاعرهم وشئون الحياة فى زمنهم .

ويرى آخرون أن هذا النحو لم يوضع بطريقة علمية صحيحة ، ولم يتبع فيه العلماء الأقدمون المنهج العلمى الذى يرون أن الألتزام به كان أدعى الى الدقة والضبط . فقد خلط هؤلاء العلماد عندما جمعوا اللغة بين الفصحى والعامية ، وبين اللهجة واللغة ، وبين لغة النثر ولغة الشعر ، فكان أسلوبهم فى عملهم معيبا وكانت القواعد التى وصلوا إليها غير سليمة .

وقد نسى هذا الفريق الفارق الزمنى بين العصر الذى جمعت فيه اللغة ، والعصر الذى وضعت فيه مناهج البحث

---

* ألقى هذا البحث فى الجلسة الثانية عشرة من جلسات المؤتمر المنعقدة يوم الأربعاء ٥ من شعبان سنة ١٤١١هـ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٩١م .

وأسس الدراسة ، كما نسوا أن هؤلاء العلماء لم يكونوا يؤرخون للهجة معينة ، ولا لقبيلة معينة ، وإنما كانوا يؤرخون للغة التى يتكلم بها العرب ، والتى نزل بها القرآن الكريم ، الذى قال عنه الرسول الأمين إنه نزل على سبعة أحرف ، وأنهم لم يفتهم أن ينبهوا - عندما يجدون اختلافا - إلى القبيلة التى تتسم لهجتها بهذا الخلاف الذى لا يخرج اللغة عن أنها عربية . كما لم يفتهم أن ينبهوا كذلك إلى الفارق بين أسلوب النثر وأسلوب الشعر ، فسموا ماجاء فى الثانى مخالفا للقواعد العامة التى لا تجوز فى النثر ضرورة ، ويقصد جمهورهم بالضرورة كل ماجاء فى الشعر مما لا يجوز فى النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم تكن ، وهذا هو بالضبط مايقصد بلغة الشعر . وكأنما كان عليهم أن يتنبئوا بالمصطلحات التى سيستعملها أحفادهم ، كما كان عليهم أن يتنبئوا بمنهاجهم وأساليبهم فى البحث والدراسة ، ليسلموا من نقدهم ، وليتالوا الرضى منهم .

وقد اتفق الفريقان - الراضون والناقدون - على أن هذا النحو قد تجمد وبقى على وضعه القديم ، ولم يحاول علماء اللغة العربية تغييره أو وضع بديل له ، مع أن أحدا لا يشك فى أن اللغة قد أصابها ما أصاب غيرها من تغير ، وقد اختلفت وسائل الناس وأساليبهم فى التعبير عن مطالب حياتهم . وكان من اللازم فى نظرهم ألا نقف جامدين عند تلك القواعد المتوارثة ، وأن نسهم فى خدمتها بوضع قواعد جديدة لها ، تصفها ، وتضبط طرق استعمالها ، وتقف الأجيال القادمة على المرحلة التى وصلت إليها فى حياتها .

ولكن هؤلاء ينسون الداعى الذى دعا إلى وضع قواعد اللغة العربية أولا ، والهدف من الدراسة العلمية بعد ذلك .

فقد وضعت قواعد اللغة العربية فى أول الأمر لخدمة القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، والتراث العربى العريق، حتى لا يتطرق الضعف واللحن إلى اللسان العربى ، عندما انتشر الإسلام ، ودخل الناس فى دين الله

أفواجا ، واختلط العرب بغيرهم ممن اعتنقوا الدين الجديد ، وكان من الطبعى أن يتعلم هؤلاء الوافدون لغة العرب ، وأن يتأثر العرب بالاتصال بهم ، وأن تضعف سليقة السلالات الناجمة فى هذه البيئة المختلطة ، وكان من الطبعى كذلك أن توضع القواعد ، وأن تضبط الأساليب .

وإن يحرص المسلمون على أن يظل القرآن الكريم ، وهو دستور المسلمين ، والنموذج الرفيع للأدب العربى ، سليما من الخطأ واللحن ، بريئا من التغيير والتبديل ، ولن يكون ذلك إلا بأن يظل محفوظا كما أنزل ، مقروءا كما أوحى إلى الرسول الكريم ، مفهوما على الوجه الذى أراده الله ، وبلغه رسوله ، وفهمه المسلمون الأولون من العرب ، وممن درس قواعد اللغة ، وعرف أصولها ، من غير العرب ، فالقرآن الكريم وضبطه وحفظه كان هدف علماء المسلمين ، والحديث الشريف وسلامته ودقة روايته ، وحفظه للأجيال القادمة للاهتداء به والاستضاءة بنوره ، كانت غاية من غاياتهم ، والتراث العربى الضخم ، شعره ونثره ، وبيان معانية وشرح مفرداته ، والوقوف على ما يحفل به من صور الجمال ، وروعة التعبير كان موضع عنايتهم واهتمامهم . ولذلك نشأت علوم ، وابتدعت فنون ، ووضعت قواعد وأصول ، تحقق كل ذلك وتعما ، من أجله ، وتحاول أن تصل إلى الغاية التى يمكن أن تحققها الجهود الصادقة ، والقلوب المؤمنة ، والعزائم التى لا تعرف الكلل أو التراخى . وقد حققت جهودهم الغاية منها ، ونقل التراث كله عبر مئات السنين سليما نقيا مفهوما ، يربط بين العرب ، ويوجد أساسا متينا للوحدة بينهم ، ويجعل التفاهم بينهم سهلا ميسورا .

فإذا ما طورنا النحو ، واستبدلنا به نحوا جديدا يصف اللغة فى أقاليمها المختلفة . بلهجاتها المتعددة ، وإذا ما تكرر ذلك فى العصور المتتابعة بحسب ما يعرض لنا فى حياتنا من تقدم ورقى ، أو تدهور وخمول ، وإذا ماجعلنا هدفنا هذه الدراسات الجديدة ، التى تصور واقعنا ،

وتعنى بما يدخل اللغة من تغير وانحراف فإلام تصير اللغة العربية الأصيلة ؟ وكيف يكون تناولنا لها ، وفهمنا لمدلولها ؟

إن العهد سيبعد بيننا وبينها ، وستصبح بالنسبة إلينا بعد وقت قصير شيئا غامضا غير مفهوم ، وسيكون مآلها الحفظ فى المعجمات ، ولن يفهم شئ منها – إذا أريد الرجوع إليها – إلا بالشراح والمترجمين ، وليس عهدنا باللاتينية ببعيد، فقد أصبحت شيئا مختلفا عما تفرع منها ، وتولد عنها من لغات ، وسيصبح القرآن الكريم فى المساجد ترانيم تردد ، لا يفهمها أحد ، ولا يتأثر بها قلب ، ولا ينفعل بها وجدان ، وستقطع هذه الرابطة القوية التى تربط بين الأقطار العربية، لأن كل قطر منها سيدرس لغته ، وستكون هذه اللغة مختلفة بطبيعة الحال عن لغات الأقطار الأخرى ، بل إن القطر الواحد ستتعدد الدراسات فيه بتعدد لهجات أقاليمة ، وستكون هذه الدعوة العلمية فى ظاهرها، دعوة إلى البعد عن تراثنا الخالد وعلى رأسه القرآن الكريم والحديث الشريف ، ودعوة إلى تفتيت الرابطة اللغوية والقضاء عليها . وأعتقد أن عربيا مسلما لا يرضى بشئ من ذلك ، لأن فيه بعدا عن مصدر التشريع ، وغذاء الروح ، ومثقف العقول ، ومهذب العواطف والوجدان ، ولأن فيه مصادرة واضحة للدعوة إلى الوحدة التى دعا إليها الدين ، وقضاء على روابط الأخوة التى أشاد بها القرآن ، والتى يحرص عليها العرب فى كل وقت ، وتحت جميع الظروف .

أما الدراسة العلمية الأصيلة فلا يصح أن تكون دراسة فى فراغ ، ولا بد من أن تكون ذات هدف سام تسعى إلى تحقيقه ، وتعمل على الوصل إليه . فإذا كنا نؤمن بأن اللغة العربية التى ورثناها عن أسلافنا ، والتى نزل بها القرآن الكريم ورويت بها الأحاديث النبوية الصحيحة ، لا بد من أن تبقى حية نقية سليمة على الزمان ، وهى ستكون كذلك بإذن الله ، لأنه سبحانه تزل بها الذكر ، وهو له حافظ ، وهى محفوظة به ،

وخادمة له ، فعلينا أن نعمل بجد ، لا على تفتيت وحدتها ، وتقويض دعائمها ، وإنما على تيسير سلبها ، وتجلية معالمها ، وإزالة ما شابها من تعقيد جعل سلوكها صعبا ، وتنحية ما أقحم عليها من افتراضات جعلت سهلها حزنا .

أما الدراسات الخاصة بلهجة من لهجات ، أو ببلد من البلدان ، أو بقطر ن الأقطار فى فترة من الفترات ، لبيان دى ما طرأ عليه من تغير ، أو ناله من طور ، أو أصابه من تأخر ، لتقويم ما لم به من انحراف ، وتقوية ناله من تقدم، ا التى لا تهدف إلى قطع صلته بالماضى ، و انعزاله عمن يعيش معه فى الحاضر ، ل تعمل على وصل ماضيه بحاضره ، تقوية الأواصر بين المعاصرين له ، نأعتقد أنه لااعتراض عليها ، ولا ضرر يمكن أ يقع منها ، بل فيها كل الخير ، ييجنى من ورائها يانع الثمرات .

إن الطريق الصحيح الى التيسير واضح لا عوج فيه ، وهو أن نعود بالنحو إلى ما كان عليه فى بادئ الأمر عندما فكر العلماء فيه ، وأن نضع نصب أعيننا الهدف الذى دعاهم إلى التفكير فيه ، والغرض الذى وضع من أجله ، لقد بدأ التفكير فيه عندما أخذ اللحن يتسرب إلى اللغة ، ويغزو الألسن التى كان يفترض فيها الفصاحة والبراءة من الخطأ، عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم ، وعندما اتسعت رقعة الإسلام ، ودخل فيه غير العرب أفواجا ، وكان التفكير فيه من المهيمنين على شئون الأمة ، الذين يعنيهم أن يظل القرآن سليما من اللحن بعيدا عن التحريف ، والذين يعنيهم كذلك أن ييسروا على الداخلين فى الدين من غير العرب الطريق لتعلم اللغة العربية ، وتجنب الخطأ فيها ، وأن ييسروا كذلك على أبناء العرب الذين نشئوا فى بيئات يكثر فيها اختلاط العرب بغيرهم ، فيكون لسانهم عرضة للخطأ والضلال .

ولقد كان طبعيا أن تكون اللبنات الأولى التى وضعت فى صرح هذا العلم سهلة قريبة التناول ، حتى تعين على تحقيق الفائدة منها ، وأن تكون كذلك

مجملة ساذجة ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الكائنات والعلوم ، ثم تأخذ بعد ذلك فى الميل إلى التفصيل والتفريع ، وتناول الجزئيات والتعليل . ولقد كان من المفروض والنحو قد وضع للحفاظ على اللغة ، ووقاية الألسنة من الخطأ أن يحرص القائمون عليه ، والمعنيون به ، على أن يظل سهلا ميسورا خاليا من التعقيد بعد تقسيمه وتفصيله وتناوله للجزئيات والفروع . ولكن ما حدث لم يكن كذلك تماما ، فقد وجدنا فى النحو شيئا من الصعوبة ، وشيئا من التعقيد ، ووجدنا فيه أحيانا بعض الغموض ، مما إدى إلى نفور بعض الدارسين منه ، وضيق صدورهم به .

وإننا عندما نفكر الآن فى تقريبه وتيسيره ، والعودة به إلى ما يجب أن يكون عليه من قرب التناول وسهولة المأخذ لا بد لنا من أن نعرف العوامل التى كان لها أثرها فيما انتهى إليه من صعوبة وتعقيد ، لكى يسهل علينا بعد ذلك معرفة الوسائل التى يمكن أن تبسط منه المعقد، وأن تذلل منه الصعب ، وأن تسلس منه الحرون ، يجب أن نضع فى اعتبارنا :

١- أن النحاة فى جمع شواهد النحو وأسانيده ، قد حرصوا على أن يأخذوا اللغة من المصادر التى رأوها سليمة نقية ، بعيدة عن مظنة التحريف والخطأ ، وكلما أوغلوا فيها ، وضربوا فى مسالكها ، كان ذلك أدعى إلى الثقة بها ، والاطمئنان إليها . وقد فخروا بأنهم يأخذون لغتهم " من العرب البوالين على أعقابهم " و " عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع " وهو اتجاه يدل على حرصهم على أن تكون اللغة التى يجمعونها نقية بعيدة عن مظنة الضعف والخطأ .

وقد نظروا إلى هذه القبائل الموثقة نظرة اعتداد وتسليم بكل ماجاء عنها، وما نطق به أبناؤها ، ولكنهم بالغوا فى ذلك ، فقد اعتدوا أحيانا بالبيت الواحد ، وبشطر البيت الذى لا يعرف باقيه ، مما أدى الى أن يصفوا بعض ما جمعوه بأنه : شاذ ، أو نادر ، أو ضعيف ، أو قليل .....الخ .

وأعتقد أنهم كان عندهم من الأساليب الرائعة النقية ما يجب أن يجعل المثل والنموذج ، وأن يكون المعيار الذى تقاس به الأساليب والعبارات ، ويتمثل هذا فى القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وما اتفق عليه الرواة من رائع الشعر والخطب والوصايا وغيرها .

ولو أنهم سلكوا هذا المسلك ، ولم يعتدوا اعتدادا كبيرا بكل ما نقل إليهم مما لا سند له فى هذه النماذج الرائعة ، لخلصوا النحو من كثير من الحشو، ولأبعدوا عنه كثيرا من عوامل التعقيد والتلبيس ، وما كان يضير النحو أن يفقد هذه النماذج الشاذة الميتة ، بل كان يزيده ذلك قوة وتأثيرا .

٢- ويلى ذلك ظهور أثر الدراسات الفلسفية المنطقية فيه ، وتأثر علماء النحو بهذه الدراسة التى جعلتهم يبعدون عن واقع اللغة ، وعن صرف الهمة إلى الأساليب التى استعملتها العرب ، إلى نهج عقلى يفترض المسائل ويحللها ، ويبتدع العلة ويضرب فى متاهاتها ، دون نظر إلى ما قالته العرب ، ووقوف عندما حفظ عنهم ، وأدخلوا فى النحو مصطلحات ترجع فى أصلها إلى دراسة المتكلمين ، فهم يتحدثون عن التسلسل ، واجتماع الضدين ، والبسيط والمركب، وغير ذلك . فعندما يتحدثون عن جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث يرون أنه لا يجمع بالواو والنون ، حتى لا يجمع فى الاسم الواحد بين علامتين متضادتين ، لأن الواحد فيه علامة التأنيث ، والجمع قد وقع على جميع حروف الاسم ، وهذه العلامه مقدرة فى حال الجمع ، فتكون قد أنثته وذكرته فى حال ، وهذا هو المحال .

وعندما يتحدثون عن الأفعال يرون أنه كان من حقها ألا تعرب ، لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعل لها عوامل ، لزم أن يكون لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل

عواملها إلى ما لا نهاية ، وهذا هو التسلسل الممنوع .

وعندما يستدلون على أن المصدر أصل المشتقات ومنها الفعل ، يكون مما يستدلون به أن المصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث والزمن ، فالمصدر بسيط ، والفعل مركب ، والبسيط أصل المركب . إلى غير ذلك مما لا فائدة منه ، ولا أثر بترتب على الإلمام به .

٣- ومما ترتب على ذلك ، وكان له أثره في صعوبة النحو وتعقيده ، تلك العلل التي ساقوها ، وبالغوا فيها ، ولم يقفوا بها عند الحد المعقول الذى كان يجب الوقوف عنده ، والاكتفاء به ، وبخاصة أن العرب لم يعرفوا هذه العلل ، ولم يذكروها ولكنهم نطقوا باللغة كما أرشدتهم سجيتهم . وكما أساغتها طبيعتهم، والتزموا فيها هذه القيود الخاصة التى نقلت إلينا ، واطردت أساليبهم على هذا النحو المعين ، فلما أخذ العلماء يبحثون فى اللغة بغية تيسيرها وتقريبها ، وضعوا للظواهر المختلفة فى اللغة أسبابا وعللا ، ولكن هذه الأسباب والعلل كانت قائمة على مجرد الحدس والتخمين ، وكان من الخير ألا يسرف فيها ، وألا يبالغ فى أمرها ، حتى لا تنتهى إلى ما انتهت إليه فى كثير من المواضع من عسف وتكلف وإغراق . فعندما أواردوا أن يعللوا لوجود النون فى المثنى والمجموع قالوا: لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام – وإن كان التنوين يحذف معهما – نظرا إلى التعويض بها عن الحركة . وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو : جاءنى خليلان موسى وعيسى ، ومررت ببنين كرام ، ودفع توهم الأفراد فى نحو : جاءنى هذان ، ومررت بالمهتدين . وكسرت فى المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم

خولفت الحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت الفتحة طلبا للخفة .

فالنون حرف ذو أوجه ، يمكن أن يأتى عوضا عن شئ أو أشياء ، ويمكن أن يحذف باعتبار وأن يبقى باعتبار آخر ، كما شاء له الباحثون من العلل والأسباب ، التى أثقلت كاهل النحو ، والتى يكون فى التخلص منها راحة وتخفيف .

٤- ومما كان له أثره فيما أصبح عليه النحو من صعوبة ، وما صار إليه من ثقل وإعنات موضوع العامل ومادار حوله من آراء ، فالألفاظ عند تركيبها نجد منها المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم ، فما الذى يؤثر فيها ؟ ويحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ؟ أهو اللفظ الذى يكون وجوده سببا فى ظهور حركة معينة ؟ أم هو المتكلم الذى ينشئ الجمل والعبارات ، ويحدث فيها مختلف الحركات ؟ أم هو الله سبحانه وتعالى الذى بيده كل شئ"؟ ..

آراء ثلاثة قال بكل منها عدد من النحاة ، ولم يكن للخلاف فى ذلك داع، لأنه لا يترتب عليه فائدة ، فمن المسلم أن الله سبحانه هو الذى يقدر عباده على العمل والتصرف ، وهؤلاء الناس عندما يتكلمون يراعون عند كلامهم علاقات عامة بين الألفاظ ، يترتب على وجودها أن يخرج الكلام مضبوطا على شكل معين، بحيث لو أننا غيرنا وضع هذه الألفاظ ، لتغيرت حركات بعضها ، ولو لم يحدث هذا التغير كان الكلام خطأ ، فالخلاف فى حقيقة العامل إذن كان من الخير عدم إضاعة الوقت فيه .

وهناك وجه آخر للخلاف فى العامل ، بعد التسليم بوجوده بين الألفاظ ، ذلك هو تعيين اللفظ الذى ينسب إليه العمل ، أهو هذا أم ذاك ؟ فإننا عندما نقول : على حاضر ، فلا خلاف بين النحويين فى أن كلا من : على ، وحاضر مرفوع ، لأنهما يكونان جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، وكل

من المبتدأ والخبر مرفوع ، ولكن ما الذى رفع المبتدأ ؟ وما الذى رفع الخبر ؟ هنا ينشب الخلاف ، وتساق الحجج والأدلة ، وينبرى كل فريق للرد على ما يسوقه الفريق الآخر من حجج وأسانيد .

وقد ترتب على هذا الخلاف ، الذى لم يكن هناك داع له ، أن رأى عدد من الدارسين أن الخير فى إلغاء نظرية العامل ، وأن تخليص النحو منها فيه خير كثير ، وتخليص للنحو من عناء كبير ، مع أن فكرة العامل بريئة من كل ذلك وكان المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين ، حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى ، وما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ .

٥- كذلك كان لما تحثوا عنه ، وأكثروا منه من اختلاف فى تقدير إعراب بعض الألفاظ ، أهى معربة بالحرف أم معربة بالحركة والحرف ناشئ من إشباعها ؟ أم أنه دليل على الإعراب ؟ أم أن انقلابه هو الإعراب ؟ وهل هى معربة من مكان أو هى معربة من مكانين ؟

أقوال كثيرة لا تفيد قليلا أو كثيرا ، فالحرف موجود ، وهو يؤدى وظيفته ، ومن الخير الاكتفاء بذلك وعدم الإسراف فما لا فائدة فيه .

٦- وأعتقد أنه مما يساعد على تحقيق الغاية التى نحن بصددها أن نقلل بالقدر الممكن من المصطلحات الكثيرة التى تمتلىء بها كتب النحو ، وأن نكتفى بالقدر الضروى منها الذى يفى بالغرض ، دون أن نلجأ إلى الإيجاز المخل الذى يكون الضرر فيه أكثر من الفائدة ، والذى يحول النحو إلى ألغاز وأحاجى تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل ، فنكون قد عدنا إلى ما كنا فيه ، وربما إلى تعقيد أكثر ، وإعنات أشد .

٧- ومن الأمور التى تساعدنا كذلك أن نخلص النحو من الأساليب

السلبية التى لا يجوز استعمالها ، وأن نكتفى بالأمثلة الصحيحة ، فلا خير فى أن نقول : إنه لا يصح أن نقول كذا ، وإنما الخير فى أن نذكر الوجه الصحيح الجائز ، ففى ذلك تجلية لهذا الوجه ، وتثبيت له فى الأذهان .

٨- ومما يساعد على تيسيرالنحو وتقريبه أن ينحى عنه ما ليس داخلا فى صميمه من الدراسات التى تتصل بفروع أخرى اتصالا وثيقا ، والتى تستفيد من هذه فروع وتفيدها ، كالبحث فى بعض الألفاظ أبسيطة هى أم مركبة ؟ وكالبحث فى جموع التكسير للمفردات المختلفة ، فإن ما يعرض له لنحاة من ذلك ، وما يضعونه من ضوابط ومعايير ، ليس قاطعا فى الدلالة ، كما أنه ليس جامعا للمفردات ، ولذا كان من الخير أن ينحى عن دراسة النحو ، وأن يوضع حيث يجب أن يكون فى الفرع المناسب له .

٩- ومن الملحوظ أن كتب النحو المتأخرة قد خلت من التمارين غير العملية ، ومن افتراض الصيغ بالإتيان بها على أوزان لم تستعملها العرب مصوغة عليها ، وهذا اتجاه فى الطريق الصحيح ،فقد استراح الدارسون من الضرب فى متاهات لا داعى إليها ، واستراع الذهن من عناء لافائدة فيه ، ولا خير يرجى من ورائه .

١٠- كما يجب أن تكون محاولتنا للتيسير والتطوير قائمة على النظرة الفاحصة الدقيقة ، التى كانت سمة النحاة القدامى ، وعلى الاستيعاب العام الشامل الذى يراعى الفروق بين الأبواب المختلفة ومدى مطابقة الأسلوب للمعنى الذى يراد الحديث عنه .

يجب أن نضع فى أذهاننا أن هذا النحو استطاع – كما وضعه القدامى – أن يؤدى رسالته ، وأن يحفظ اللغة نقية سليمة عبر قرون متطاولة ، حتى أوصلها إلى عصرنا الحاضر ، وأن هؤلاء القدامى قد بذلوا فى وضعه وإرساء قواعده

جهودا مضنية فى أزمنة متعاقبة ، حتى اكتمل صرحه ، وأصبح قادرا على أداء وسالته ، فإذا أردنا أن نعدل فيه ، أو نطور منه ، فلا يصح أن نندفع إلى ذلك فى عجلة ، وأن يظن كل منا أنه قادر على أن يحقق هذه الغاية ، وأن يصل إلى هذا الهدف ، بوسائل خطرت له ، وظن فيها طريق اليسر والخلاص .

لقد بذلت محاولات فى هذه السبيل ظن صاحب كل منها أنه استطاع أن ينحى عن النحو ما به م صعوبة ،وإن يصل به إلى طريق الأمان . ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها التوفيق والنجاح ، لما شابها من قصور ، فى التتبع والاستقصاء ، :أو فى الاستنتاج ، أو فى العلل والأسباب ، أو فى عدم القدرة على التطبيق ، أو فى هذه العوامل مجتمعة .

فقد ظن بعض الداعين إلى التيسير والتخفيف ، أن عقدة العقد فى النحو هى فكره العامل ، وأن : تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، هو خير كثير ، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه بعد ما انحرف عنها آمادا ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ، ومزية فى التصور ، " إحياء النحو ١٩٥ .

ورأى : أن للإعراب الضمة والكسرة فقط ، فالضمة علامة الإسناد وموضعها المسند إليه ، والكسرة علامة الإضافة . أما الفتحة فليست علامة إعراب ، وليست دالة على شئ ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ... فهى بمثابة السكون فى لغة العامة " إحياء النحو ٤٨-٤٩ . ولكن دعوته لم تجد استجابة ، لأنها لم تقم على أساس سليم ، فالنحاة عندما قالوا بالعامل لم يقصدوا به أنه قادر فاعل مؤثر بذاته ، وإنما أرادوا أن تركيب الجمل على شكل معين ، يؤدى إلى ضبط معين ، فإذا تغير التركيب تغير الضبط ، وكانت نسبة العمل إلى اللفظ أو المعنى من أجل التيسير ، وتقريب المعنى وإفهام المتعلم .

ورأى بعضهم أن العقدة تكمن فى

تقسيم الكلام إلى مبنى ومعرب ، وأن النظر إلى الألفاظ كلها على أنها معربة ، يرفع الإصر ، ويزيل الصعوبة، فالإعراب عنده يجئ فى الحروف والأفعال التى يرى النحاة أنها مبنية " النحو الجديد ١٢٢، ١٢٦.

ولست أدرى كيف استطاع أن يفهم الكلام على هذا الأساس ؟ كيف ساوى بين الكلمة التى يتغير آخرها بتغير وضعها فى الجملة ، والكلمة التى يلزم آخرها حالة واحدة ؟ وهو يرى أنه لا شئ فى أن يكون لنا مفعول به منصوب ، ومفعول به مرفوع، ولا فى أن يكون لنا مبتدأ مرفوع ، ومبتدأ منصوب .. ومبتدأ واجب الرفع ومبتدأ واجب النصب ومبتدأ جائز الرفع والنصب " النحو الجديد ١٣٣.

ولم تجد هذه الدعوة كسابقتها استجابة لما فيها من خلط وتعمية وإبهام.

ورأى بعضهم أن حركات الإعراب ليست رموزا لغوية تشير إلى الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما ، وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات . وأنه كان يؤتى بالحركة لوصل الكلمات بعضها ببعض، وأن ما نقل إلينا من شعر العرب لم ينطقه العربى كما نقل إلينا لمخالفته للقواعد التى يقتضيها الانسجام بين حركات الكلمة " من أسرار اللغة ١٤٢ ، ١٥٨ .

وهو اتجاه غير مسلم لما يرى من تأثر الحركات بالوظائف المختلفة للكلمات، ولأننا إذا شككنا فيما وصل إلينا من شعر العرب ، لم نشك فيما وصل إينا من آيات القرآن الكريم ، التى حفظها الله ، وحفظها للناس .

ورأى بعضهم أن يكون التيسير بحذف بعض الأبواب ، وإدماج بعض الأبواب المتشابهة فى رأيه ، والغاء أنواع من الإعراب ، وترك إعراب بعض الكلمات والاكتفاد بالامثلة فى بعض الأنواع ، ورجا أن يكون قد حقق الأمل الذى طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد ، وأن يصبح نهج الكتاب الذى ألفة عتادا

يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمى "مقدمة كتاب تجديد النحو" .

وبعض ما ذهب إليه قاله بعض القدامى ، وألفت فيه بعض المؤلفات وبعضه تنقصه النظرة الشاملة التى تحيط بجوانب الأبواب ، ولا تتناقض فى بعض تطبيقاتها . وبعضه ينقصه الاستقراء المعقول الذى لا يغفل مصدرا موثقا ومرجعا أصيلا .

فقد رأى أن كان وأخواتها تمثل خللا كبيرا فى الجملة الفعلية ، ورأى أن اتجاه مدرسة الكوفة يخلص من هذا الخلل ، وذلك بإعراب المنصوب بعدها على أنه حال . . وغض الطرف عن الاختلال الذى يلحق المعنى بهذا الإعراب ، فما معنى الحالية فى المثال الذى ضربه : كان محمد مسافراً ، إن المعنى المقصود أنه حدث منه سفرفى الزمن الماضى ، وليس المعنى أنه وجد حال كونه مسافرا " وليس فى هذا تحكم كما يرى ، تجديد ص١٢،١٣ .

ورأى أن المنصوب بعد الأدوات المشبهة بليس ، منصوب على نزع الخافض ، لأن الخبر بعد " ما " يأتى كثيرا مجرورا بالباء الزائدة " تجديدالنحو ١٤ . وإذا كان معترفا بأن الباء زائدة ، والمعروف أن حرف الجر الزائد إذا حذف، يعرب الاسم الذى بعده بحسب وضعه فى الجملة ، قبل دخول الحرف الزائد ، فليس تقديره سليما .

وبعد أن عدد صور باب الاشتغال رأى أن يكتفى منها بصورة واحدة ، هى المماثلة لـ: الكتاب قراته " ثم رفض الباب كله ، ورأى أن النحو غنى عنه مع وجود أمثلة له فى القران الكريم مثل قوله تعالى فى سورة النحل آيتا ٤،٥ " خَلَق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين . والأنعام خلقها لكم " وقوله فى سورة الحجر آية ٢٦ : " ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمأ مسنون " " والجانّ خلقناه من قبل من نار السموم " وقوله فى سورة القمر آية ٤٩ "إنا كل شئ خلقناه بقدر "

وقد جاءت أمثلة لبعض ماقال إنه من افتراضات النحاة مثل : " أكتابا واحدا

قرأته ، الذى قالوا فيه إنه يترجح نصبه " والله سبحانه يقول : " أبشرا منا واحدا نتبعه " .

ورأى أن تعرب كلمة "عيونا" فى قوله تعالى : " وفجرنا الأرض عيونا" بدلا لا تمييزا ، وتنقل من باب التمييز إلى باب البدل "صـ٢٠ ، ولكنه تناسى الفرق فى المعنى وقوة التأثير ، وأن الأمر ليس مجرد تغيير إعراب بإعراب .

وألغى باب التعجب ، ونقل الصيغة الأولى إلى باب التمييز ، والثانية إلى فعل الأمر . صـ٢١. وواضح من هذا أنه هذا أنه لا يعنيه المعنى المراد من هذا الباب ، وإنما كل همه أن يتخفف منه ، ومثل هذا فعل بنعم وبئس ، وحذف باب الترخيم لأنه فى رأيه قديم وأصبح الآن مهجوراً، وكأن المفروض أن يلغى التراث القديم وأن نقف بدراستنا عند الحد المستعمل الآن . وأخذ بقرار المجمع فى إلغاء العلامات الفرعية صـ٢٥، ٢٦.

وأحيانا يرمى النحاة بالوضع والادعاء ، كما فعل فى رفض بعض صور المفعول معه ، وادعى أنها من افتراضات النحاة ص ٣٢، واكتفى فى المفعول معه بصورة واحدة ، وبالتمثيل لبقية الصور ص ٣٨. وبهذا يكون على الطالب والمدرس أن يبحثا كما بحث قدامى النحاة ، ليعرفا القاعدة التى على أساسها تأتى هذه الأمثلة .

وحذف ما أطلق عليه : الصيغة التى افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفى والاستفهامن مثل : أمسافر إخوتك ، ورأى أن النحاة ورأى أن النحاة لم يجدوا لها إلا النفى والاستفهام مثل : أمسافر إخوتك ، ورأى أن النحاة لم يجدوا لها إلا مثالا واحدا وهو : خليلىّ ما واف بعهدى أنتما ... ، وهو بيت مجهول القائل ، ومن الخطأ – فى رأيه ـ أن تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر ببيت لا يعرف قائله "ص٤٠ . ثم عاد فى مذكرة قدمها فى العام الماضى بعد تأليف الكتاب الذى لم يكن قد وجد عند تأليفة إلا شاهدا واحدا ، فذكر أن الشواهد أربعة . وقال إنها لا يعرف قائلوها ، مع

أن قائل أحدها مذكور فى كتب النحو ، وهناك شواهد أخرى كثيرة على هذا الأسلوب ، فى القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وفى الشعر العربى .

وكثرت إضافاته – كما يقول – فى القسم الخاص بتقسيمات الأسماء ، وكل ما ذكر أنه إضافة موجود فى كتب النحو، وليس فيه جديد غير البلبلة والاضطراب ، كنون المثنى وجمع المذكرالسالم التى تحذف عند الإضافة ، واسم الفاعل من الفعل المقصور والمنقوص ، يحذف آخره ويخلفه التنوين، إلا إذا دخلت عليه آل ، ص٤٢ ونسى أن يذكر أنه يبقى مع الإضافة . وجمع ما لا يعقل يعامل مع الخبر والنعت معاملة الكلمة المفردة . ومن الممنوع من الصرف "أخر" جمع أخرى ، وأحاد وموحد لمجيئهما فى القرآن الكريم "مثنى وثلاث ورباع " وكل ذلك لاجديد فيه غير زعزعته من مكان إلى مكان .

وفى الوقت الذى يكتفى فيه بالأمثلة عن الشروط فى كثير من الأبواب للتخفيف عن الدارسين ، يقسم الحلق إلى أقصى وأوسط وأعلى حتى يمرن الأطفال على معرفة مخارج الحروف ، صـ٤٩ ، لأنه يلاحظ أن الشباب يمضغون الكلام ويحذفون بعض حروفه ، ويرى أن السبب فى ذلم إهمالنا الانتفاع بعلم التجويد وقواعده فى نطق الحروف ، وبيان دقائقها فى المد و غيره . ص ٤٤ .

أما حديثه عن المد الذى قال : إنه زيادة المط فى حروف المد ص ٥٤ ، والمد الذى يسبق الهمزة ، والهمزة التى تسبق المد ، وإدغام نون الرفع فى نون الوقاية ، ففيه كثير من الغموض والضطراب .

وقوله فى الإدغام : الإدغام أن يلتقى الحرفان خطا ولفظا : مثل : إنا آمنا أعلنا . أو خطا لالفظا مثل : قد دعا ، إنه هو ، ثالث ثلاثة ص ٥٦. فهل هذا إدغام؟ ومامعنى أنهما التقتا خطا لا لفظا ؟

وكذلك عند حديثه عن الماضى الرباعى المجرد المضعف وغير المضعف ص٦٠ وجعل من صيغ المضارع الجامدة يدع ويذر لأنه لم يأت منهما ماض ص٦٢

وجعل "حضر" من الأفعال اللازمة ، صـ٦٥ ، والله سبحانه يقول "حضر يقوب الموت " ، "حضر أحدكم الموت" "حضر أحدهم الموت" فلما حضروه قالوا أنصتوا "وإذا حضر القسمة أولو القربى" . ومع أنه اتخذ عنوانا يقول : إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى "ص٢٣ ، قال فى ص٧٠ عند الحديث عن الفعل الماضى عند أتصاله بواو الجماعة : إنه مبنى عل بالضم أو على فتح مقدر . وكذلك قال : إذا اتصل بضمير رفع متحرك : إنه مبنى السكون أو على فتح مقدر .

ويقول فى ص٨١ عند الكلام على نون التوكيد الخفيفة : إنها لا تلحق المضارع المتصل بضمير المثنى أو نون الإناث مثل : تكتبان ويكتبان ، تكتبين ويكتبن ، لأن نون الرفع ستحذف لها فتلتقى بساكن ، ولا يجتمع ساكنان فى العربية فهل تأتى نون الرفع مع نون الإناث ؟

وعند الحديث عن التأكيد بالنون يقول:المضارع لا يؤكد إلا إذا سبقه ما يعين أن زمنه مسقبل كوقوعه بعد القسم مثل : والله لا أظلمن " والتوكيد بعد لا النافية قليل ، والجمهور لا يوافق عليه .

وعند الكلام على النكرة والمعرفة ص٨٨ يقول : النكرة ماليس لها دلالة معينة مثل : رجل وامرة " والنكرة لها دلالة معينة ، ولكنها لا تدل على فرد معين .

وعند الكلام على الصحيح والمعتل ، والمقصور والمنقوص والممدود ص٨٩ يقول : ويقلب حرف العلة همزة فى مثل : أوائل وحقائق وصحائف وعجائز ... وهكذا دون شرح أو توضيح .

ويقول فى ص٩٠: والمنقوص ما آخره ياء لازمة مثل : هادى وراضى وماضى وإذا حذفت الياء منه ، وذلك فى حالتى الرفع والجر ، عوض عنها تنوين فى آخره ، والمفروض فى الأمثلة التى ذكرها أن تحذف منها الياء .

ويقول فى ص٩١: وألف التأنيث الممدودة مثل : سماء وصحراء ... والألف فى سماء ليست للتأنيث ، وقد جعلها فى ص٩٢ مما جاء شركة بين الذكر والأنثى.

وعند الكلام على تثنية المقصور يقول ص ٩٤ : تقلب ألفه فى التثنية واوا مثل : عصا عصوان ... وقد تقلب ياء مثل :فتى فتيان ... " هكذا دون إيضاح " ثم يقول، وإذا كان ممدودا فإن أفادت همزته التأنيث قلبت واوا .. ومر بنا أن " سماء " من الأسماء المشتركة بين المذكر والمؤنث، ولذلك يجوز فيها القلب وعدمه فتقول : سماء ان وسماوان .. "فهل القلب لهذا ؟ ولماذا تقلب فى : بناء ودعـــاء وعطاء وغيرها ؟

ويقول عند الكلام على جمع المذكر السالم ص٩٥ : وتجمع جمع المذكر السالم أعلام الذكور إلا ماختم منها بالتاء ، وكذلك صفاتهم ... " فهل هذا يكفى لمعرفة هذا الجمع ؟

وعند الكلام على اسم الفـــاعل ص١٠٣ يقول : إن اسْم الفاعل المصوغ من المضارع المقصور والمنقوص ... وقد ذكر ذلك فى صفحة ٤٢ وكرره فى الصفحة التالية ١٠٤ ، مع أنه جعل المقصور والمنقوص من أقسام الأسماء لا الأفعال .

وعند الكلام على الإعـــراب والبناء ص١٠٩ يقول : والبناء لزوم آخر الكلمة فى الاسم المبنى حالة واحدة ، " فهل البناء لا يكون إلا فى الاسم ؟ وإذا صح أن يكون فى الفعل ، فماذا يكون ؟ وفى المبنيات يذكر الظرف ، ص١١٣ ، فهل الظروف كلها مبنية ؟ وعند الكلام على الضمير المتصل يقول : لا يستقل بنفسه بل لا بد أن يلحق بفـــعل أو باسم " ألا يلحق بحرف ؟

وعند الكلام على الاسم الموصـــول يقول ص١١٧ : اسم يصل بين جملتين لا يتم معنى أولاهما بدون الثانية " وهذا تعريف عجيب ، وأنا إذا قلت : الذى زارنى كريم ، فأين الجملتان ؟ أو لعله يرى أن التركيب غير صحيح .

ويقول ص١١٨ : وما تأتى استفامية وشرطية وحرف نفى ، كذلك أى تأتى أحيانا اسفهامية " ألا تكون ما موصولة وزائدة ، وأى ألا تكون شـرطية ووصلة لنداء ما فيه أل وموصولة ؟ وغير ذلك .

ويقول ص١١٨ : وإذا سئل : ألم يجئ "

محمد ؟ لا يقال فى الجواب نعم بل يقال: بلى والصحيح انه يقال : نعم ، إذا لم يكن قد جاء ، وبلى إذا كان قد جاء .

ويقول ص١٢٦ : أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما للعقلاء ذكورا وإناثا كما مر بنا " والذى مر بنا ص٩٧ أن الذى يجمع جمع مؤنث سالما أعلام الإناث ، وكل ما ختم بألف التأنيث من المفردات المؤنثة مثل : جمرة وحمامة وسنة ، وما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل : ذكرى وصحراء . وكذلك المصدر من الفعل الرباعى وما فوقه مثل : إكرام وإكرامات ، وأيضاً كل خماسى لم يرد فيه جمع تكسير مثل : اصطبل وحمام ....

ويقول ص١٢٦ : وينبغى أن يلاحظ بدقة أن جميع ما لا يعقل فى الكون والطبيعة والأشياء نعته دائما مفرد مؤنث فيقال :نجوم ساطعة وأشجار مورقة ... ولست أدرى لماذا يلاحظ بدقة ، ولماذا التفصيل فى ما لا يعقل بأن يكون فى الكون والطبيعة والأشياء ، فهل يمكن أن يكون فى غير ذلك ؟ وقال مثل ذلك فى الخبر ص١٤١ وفى الحال ص١٨٣ ، وهو كله ليس صحيحا ، فقد جاء جمعا فى القرآن الكريم فى مواضع متعددة منها " وهو الذى أنشأ جناب معروشات وغير معروشات " (الأنعام آية ١٤١) ، " ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات " الروم آية ٤٦ " وأرسلنا الرياح لواقح " الحجر:٢٢ " قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ، أن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ، أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته " الزمر : ٣٨ " ألم يروا إلى الطير مسخرات فى جو السماء " النحل : ٦٩ " ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض والطير صافات " النور : ٤١ " أو لم يروا إلى الطيز فوقهم صافات " الملك ١٩ ، وغير ذلك .

ويقول فى النعت السببى ص١٢٦ : للنعت السببى صيغة قديمة قل استعمالها الأن ، وفيها يتبع النعت المنعوت فى التعريف والتنكير والإعراب ... ولا يتبعه فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية

والجمع ، وإنما يتبع فى ذلك الفاعل مثل : هذا رجل متفوق أخوه ، وقابلت محمدا المتـــفـــوق إخـــوته ... ، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال : هذا رجل متفوق أخوه، وقابلت محمدا المتفوقون إخوته ... على أنها أخبار مقدمة ، وما بعد مبتدآت مؤخرة " وهذا غير صحيح من وجهين : أن الأسلوب الذى رأى غيره أولى منه قد جـاء فى القـرآن الكريم مـثل : " ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها " سورة النساء : ٧٥ " ذلك يوم مجموعٌ له الناسُ " هود : ١٠٣ ، " يخـــرج من بطونها شراب مختلفٌ ألوانهُ " النحل ٦٩ " ألم ترأن الله أنزل من السماء ماء ، فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها " فاطر ٢٧ ، " ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه " الزمر ٢١ . " ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلفٌ ألوانها " فاطر : ٢٧ " ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك " فاطر :٢٨ "مايأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون لاهيةً قلوبهم " الأنبياء ٢،٣.

وأن المعنى على هذا الوجه أظهر وأوضح . أفبعد هذا يقال إنها صيغة قديمة قل استعمالها الآن ، وهى تتردد على الأسماع ، وتتلى فى المصاحف ؟

ويقول فى العطف على الضمير المتصل المرفوع ص ١٢٨ : لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فاصل " والصحيح أنه يجوز ، ولكن الفصل أحسن .

ويقول عند الكلام على كلا وكلتا ص١٢٩ كلاما طويلا مقيدا بشروط ولا يفيد ما أفاده كلام النحاة الموجز عنهما.

ويكتفى فى التصغير بعرض طائفة من الأمثلة ص١٣٢ ، وكذا فعل فى النسب ص١٣٣ . ولست أدرى ما قيمة هذه الأمثلة إذا لم يصاحبها ما يبين المواضع التى تأتى منها كل طائفة ، لأننا سنضطر بعد مدة إلى البحث كما بحث الأقدمون لنعرف هذه المواضع ، مع أنه من اليسير معرفتها دون مشقة أو إرهاق .

وغير ذلك كثير ، مما يجعل الكتاب غير صالح فى نهجه وتبويبه ومادته ليكون عتادا يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمى ليضعوا على أسسه كتبا لهم ، كما كان يرجو مؤلفه .

وهناك بعض نظرات عرضت لباب أو أكثر من أبواب النحو ، ورأت فيما تناولته بعض الصعوبة ، وحاولت أن تستدل على قلة دورانه على الألسنة فى هذا العصر ، بإحصاء قامت به ، ورأت التخلص من بعض الأبواب ، وإن كانت شواهد منها قد جاءت فى القرآن الكريم ، وفى الشعر العربى .

كما اتجه بعض الباحثين إلى البدء فى الدراسة بأبواب معينة رأى أنها أكثر استعمالا من غيرها ، وأن النحو بتقديمها يصبح أيسر وأقرب .

ولكن هذه النظريات كانت محدودة لم تأت بجديد ، ولذا كان الوقوف عندها غير مفيد .

١١- كما يجب أن نحدد المرحلة الخاصة من مواحل التعليم التى نريد أن نيسر لها النحو، وأن نقربه إلى أذهان أبنائها ، فيلس هناك شك فى أن ما يحتاج إليه تلميذ المرحلة الأولى ، يختلف عما يحتاج إليه طالب الجامعة غير المتخصص فى اللغة العربية ، وما يحتاج إليه هذا الطالب يختلف عما يجب أن يلم به الطالب المتخصص ، الذى يعد نفسه ليكون معلما للغة العربية ، قائما على تدريسها وخدمتها وشرح أساليبها ومناقشة قضاياها .

وأعتقد أن طلاب المرحلتين الأولى والثانوية فى حاجة إلى التخفف من بعض التقسيمات والتفصيلات ، وإغفال بعض الأدوات التى يقل دورانها على الألسنة ، وغض النظر عن الأوجه الإعرابية الممكنة فى بعض الأساليب ، والعناية بتثبيت القواعد الأساسية التى لا غنى عنها فى أذهان الطلاب ، وتكرار مناقشتها فى فروع اللغة العربية المختلفة ، فى الإملاء والقراءة والتعبير والأدب ، فضلا عن عرض نماذج منوعة فى الزمن المخصص للنحو . ويجب تعويد التلاميذ على الحديث

باللغة العربية السليمة ، وأن يكون مدرسهم قدوة لهم ، وتجربة المدارس النموذجية السابقة فى ذلك كانت تجربة ناجحة رائعة .

أمافى مرحلة الجامعة فيحب بذل عناية أكبر ، وإعطاء مزيد من القواعد والنماذج الأدبية ، وأن يتابع الأستاذ بالقدر الممكن تعبيرات الطلاب وأساليبهم، ليدلهم على مواطن الخطأ، ويرشدهم إلى أوجه الصواب ، كل ذلك أيضا دون مبالغة أو تعقيد أو إسراف ، حتى يعتادوا القراءة الجيدة ، والتعبير السليم .

أما الطالب المتخصص فى اللغة العربية ، فشأنه شأن غيره من المتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة، لا يصح أن تقف دراسته عند حد القواعد الأساسية فحسب ، ولا أن يكتفى منه بأن يجيد القراءة والكتابة ، وإنما لا بد له مع ذلك من معرفة كثير من الجزئيات ، ومن القدرة على مناقشة الأساليب وفهمها وتوجيهها ، ومعرفة أوجه القوة أو القصور فيها ، ولا بد له من أن يكون قادرا على الرجوع إلى المصادر الأصيلة التى اعتمدت على التراث العريق القديم . وقد يكون بهذا مختلفا عن غيره من المتخصصين فى الطب أو الهندسة أو العلوم ، لأن هؤلاء فى حاجة إلى فهم التراث العربى ، وما قيل فى توجيه أساليبه ، والأسس التى قام عليها هذا التوجيه ، حتى يكون قادرا على أداء رسالته على الوجه الأكمل .

ويجب قبل هذا وبعده ، ألا نكتفى بالتوجيه والتخطيط وإصدار الأوامر ، ووضع الحدود والقيود ، وإنما يجب أن نقدم نموذجا لما نعتقد أنه نحو ميسر ، خال مما يشكو منه الدارسون من غموض أو تعقيد ، حتى يقبلوا عليه ، ويفيدوا منه .

بهذا يمكن أن يؤدى النحو القديم رسالته فى المستقبل ، كما أداها فى الماضى وأن يكون قريبا من النفوس والعقول . وبهذا يمكن أن تظل لغتنا ، ولغة الأجيال القادمة ، هى اللغة العربية

الفصيحة الأصيلة ، وأن يظل القرآن الكريم دستورنا الواضح المفهوم ، والأحاديث النبوية الشريفة مشكاتنا الجلية المضيئة ، وتراثنا الأدبى الضخم ، المرجع الذى نغترف منه ، وننسج على منواله ، دون أن نجد فى ذلك مشقة ، أو نعانى منه شططا .

عبد الرحمن السيد

عضو المجمع